الفصل الثاني: نظرة عامة على الحالة الراهنة لتجارة المنتجات الزراعية في أفريقيا

2 مقدمة

يتضمن هذا الفصل نظرة عامة على القضايا والاتجاهات في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، ويبدأ بنظرة عامة على القضايا الرئيسية يتبعها تحليل للاتجاهات في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية على المستوى العالمي وكذلك في ما بين البلدان الأفريقية.

2-1 الوضع الراهن

2-1-1 عرض موجز للقضايا الرئيسية

يعد تعزيز إنتاج المنتجات الزراعية وصادراتها من المقومات الرئيسية للنمو الاقتصادي في أفريقيا لأن الزراعة تقوم بدور رئيسي في الاقتصاد العام للقارة. وعلى المستوى العالمي، تتزايد صادرات أفريقيا من المنتجات الزراعية، التي بلغت قيمتها نحو 21 بليون دولار أمريكي في الفترة 2002-2005، بمعدل شديد البطء، يبلغ 2.3 في المائة سنوياً منذ سنة 1996. وقد انخفض نصيب أفريقيا من الصادرات الزراعية العالمية بشكل مطرد، من 8 في المائة في سبعينات القرن العشرين إلى 1.3 في المائة في سنة 2005[23]. وقد أدى عدم قدرة أفريقيا على إنتاج ما يكفيها محلياً إلى حدوث زيادة مطردة في الواردات الغذائية، التي أنفقت أفريقيا عليها 23 بليون دولار أمريكي في الفترة 2002-2005 – وهو مبلغ يتجاوز كثيراً قيمة الصادرات. فقد كانت الصادرات الزراعية، في الفترة 2002-2005 تمثل نحو 23 في المائة من مجموع واردات أفريقيا من البضائع [24]. وسوف يتطلب تغيير هذا الوضع أن تزيد البلدان الأفريقية من جهودها لتخفيف حدة المعوقات على جانب العرض وغيرها من المعوقات، بمساعدة المجتمع الدولي.

وتتمثل هذه المعوقات في الاعتماد الزائد على عدد محدود من سلع التصدير، وضَعْف القدرات التكنولوجية، والأطر المؤسسية القانونية والتنظيمية غير الملائمة، ومرافق النقل والتخزين والتسويق غير الكافية، والمعوقات المرتبطة بالسياسات والناتجة عن السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الكلية التي تؤدي إلى انحياز هيكل الحوافز في غير صالح الزراعة والصادرات. ويفتقر المزارعون في أفريقيا إلى السبل اللازمة للوصول إلى الأسواق، وإلى المعلومات الخاصة بفرص التسويق والأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية الوصول المادي إلى الأسواق ضعيفة، وتكاليف المعاملات مرتفعة، وقد أسفرت هذه العوامل، بالإضافة إلى عدم وجود تنظيمات مناسبة للمزارعين، عن انخفاض الأسعار التي يحصل عليها المنتجون. وعلى المستويين الوطني والمحلي، أدى انسحاب الحكومات من القيام بدور مباشر في التسويق إلى إيجاد ثغرات كبيرة لم يستطع القطاع الخاص ملأها حتى الآن، في الوقت الذي خلقت فيه الظروف العالمية بيئة غير مواتية أمام دخول صغار المنتجين إلى الأسواق – أسعار متناقصة، ودعم تقدمه البلدان الصناعية للزراعة، وتشدد في تطبيق المعايير التقنية في ما بينها.

وأسواق البلدان المتقدمة هي التي تهيمن على فرص التجارة بالنسبة للصادرات الزراعية الأفريقية، وتعد اشتراطات النفاذ إلى الأسواق التي تضعها هذه البلدان في غاية الأهمية. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي، مازال دعم الزراعة في البلدان المتقدمة مرتفعاً، ومازالت

[23] من المهم أن نلاحظ أن نصيب الصادرات الزراعية في التجارة العالمية قد انخفض أيضاً من نحو 18 في المائة في سبعينات القرن العشرين إلى 9 في المائة فقط في الفترة 2002-2004.

[24] لا يشمل مجموع تجارة البضائع الأسلحة والذخيرة.

التعريفات الجمركية تطبق بحدها الأقصى على العديد من المنتجات (مثل السكر، واللحوم، والمنتجات البستانية)، ومازالت التعريفات الجمركية التصاعدية (زيادة التعريفات الجمركية على المنتجات المجهزة كلما زادت نسبة تجهيزها، مما يزيد من حماية صناعة التجهيز في البلدان المستوردة) مطبقة على العديد من المنتجات المهمة (مثل البن، والكاكاو، والبذور الزيتية، والخضروات، والفواكه والجوزيات، والجلود بأنواعها).

ومازال الوفاء بالمعايير التقنية الخاصة بالمنتجات التصديرية، في سياق اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) واتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) يمثل تحدياً كبيراً أمام جميع البلدان الأفريقية. فالفجوة في هذه المعايير بين البلدان الأفريقية والبلدان الغنية كبيرة بالفعل، وقد تزداد اتساعاً ما لم تبذل البلدان الأفريقية جهوداً ضخمة لرفع مستوى المعايير التي تطبقها. وتميل هذه الفجوات إلى الاتساع وخصوصاً بالنسبة للمنتجات المجهزة التي اكتسبت قيمة مضافة والتي يعد الطلب العالمي عليها مرناً تبعاً لمستوى الدخل، مقارنة بالمنتجات الزراعية الأولية. ونظراً لقدراتها المحدودة في مجالات البحث العلمي، والاختبار، وتحقيق التطابق والتكافؤ، تواجه البلدان الأفريقية صعوبات في الوفاء بالمعايير الدولية للسلامة والجودة. ويزداد الأمر تعقيداً عندما تطبق البلدان المتقدمة، لأسباب تتعلق بتقييم المخاطر، معايير أكثر تشدداً من المعايير الدولية المعترف بها حالياً التي تضعها الأجهزة المعنية بوضع المعايير. وعلاوة على ذلك، فإن القلق المتزايد لدى المستهلكين في البلدان الموسرة إزاء سلامة الأغذية ومستوى جودتها يزيد من الصعوبات أمام البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالتقيد بمعايير أكثر تشدداً.

وتستهدف مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن الزراعة تحقيق تحسينات كبيرة في ما يتعلق بالقدرة على النفاذ إلى الأسواق، وتخفيض دعم الصادرات بكافة أشكاله وكذلك تخفيض الدعم الداخلي الذي يؤدي إلى تشويه التجارة. ودخول المنتجات الزراعية الأفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة تحكمه في الوقت الحاضر، إلى حد كبير، الأفضليات التجارية التي تحصل عليها البلدان الأفريقية من العديد من البلدان المتقدمة. وهي تشمل على وجه الخصوص الأفضليات المنصوص عليها في نظام الأفضليات المعمم، والاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ومناطق التجارة الحرة بين أوروبا ودول البحر المتوسط، والقانون الأمريكي للفرص والنمو في أفريقيا. بيد أن أهم تطور في ترتيبات التجارة التفضيلية هو مبادرة الاتحاد الأوروبي ("كل شيء ماعدا الأسلحة") التي تقضي بدخول جميع منتجات أقل البلدان نمواً – التي تمثل البلدان الأفريقية 34 بلداً منها – معفاة من الرسوم الجمركية وبدون حصص. وهذا يعني أن دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية قد لا يمثل عقبة كبيرة أمام أقل البلدان نمواً في أفريقيا. ومع ذلك، هناك عدد من العوامل التي تعوق قدرة البلدان الأفريقية على الاستفادة من الدخول التفضيلي إلى الأسواق منها، على سبيل المثال، قواعد المنشأ وبعض المعايير الأخرى مثل تدابير الصحة والصحة النباتية والاشتراطات الفنية الأخرى.

ويأتي التهديد الرئيسي المتمثل في تآكل الأفضليات من عملية التحرير المتعددة الأطراف ومن تخفيض الحواجز التجارية من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين لأفريقيا طبقاً لمبدأ الدولة الأوْلى بالرعاية. وقد أصبح الاعتماد على خطط المعاملة التفضيلية استراتيجية محفوفة بالمخاطر كلما واصلت البلدان المتقدمة إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية مع البلدان النامية الأخرى. ومن اللازم أن تقوم البلدان الأفريقية بإجراء التعديلات الهيكلية اللازمة للمحافظة على قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وهو تحدي مخيف نظراً لاعتمادها الشديد على تصدير السلع الأساسية الأولية وضَعْف قاعدة التصنيع لديها.

وتوفر التجارة البينية داخل أفريقيا، من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية، فرصاً خاصة نظراً لوجود إرادة سياسية قوية في هذا الاتجاه. كذلك يعتقد القادة الأفارقة أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية سوف تزيد من قدرتهم على المساومة في المفاوضات التجارية الدولية وأن التكامل التجاري سيساعد في الحد من الصراعات الإقليمية والحد من الاعتماد على الواردات الغذائية من خارج القارة. ومع ذلك، فكثير من البلدان

الأفريقية هي من البلدان الصغيرة غير الساحلية التي تعاني من ضَعْف البنية التحتية الأساسية. فمن بين 53 بلداً في أفريقيا، يوجد 39 بلداً يقل عدد سكانها عن 15 مليون نسمة، و 21 بلداً يقل عدد سكانها عن 5 ملايين نسمة (ECA, 2004). وعلى الرغم من أن أفريقيا تضم نسبة 12 في المائة من سكان العالم، فإنها لا تنتج غير 2 في المائة فقط من الإنتاج العالمي نظراً لأن الإنتاجية منخفضة. وقد تستطيع الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التي تساعد على قيام أسواق أوسع، تمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتعزيز المنافسة الداخلية وكذلك زيادة عائد الاستثمارات، وبالتالي اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى الرغم من أن تحرير التجارة، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى المتعدد الأطراف في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، قد يسهم في تحقيق هذه المزايا، فإن الأهم من ذلك أن تعزيز التجارة البينية في أفريقيا يتطلب التغلب على المعوقات الكبيرة التي سبق إلقاء الضوء عليها.

2-1-2 تجارة أفريقيا في المنتجات الغذائية والزراعية مع بقية العالم

يُعطي الجدول 1 صورة عامة لحالة تجارة المنتجات الزراعية في أفريقيا. ويوضح الجدول أن قيمة الواردات الزراعية التي كانت تبلغ نحو 19 بليون دولار أمريكي في الفترة 1996-1999 ارتفعت إلى 23 مليون دولار أمريكي في الفترة 2002-2005، وهذا معناه أن معدل النمو المركب بلغ 2.1 في المائة سنوياً. وكانت نسبة 87 في المائة تقريباً من الواردات الزراعية في الفترة 2002-2005، أو 20 بليون دولار أمريكي، من الأغذية (باستثناء الأسماك)، وكانت الحبوب تمثل 37 في المائة من المجموع، بينما كانت الواردات من الزيوت والدهون، والألبان، واللحوم، والفواكه والخضروات تمثل الجانب الأكبر من النسبة المتبقية. وكانت النسبة السنوية لنمو الواردات الغذائية فوق المتوسط (2.1 في المائة) في حالة الحبوب، والبذور الزيتية، واللحوم، والمشروبات والمنتجات الغذائية الأخرى. وقد انخفضت واردات أفريقيا من الحيوانات الحية والسكر منذ الفترة 1969-1999.

كذلك ازدادت الصادرات الزراعية أثناء نفس الفترة من 17 بليون دولار أمريكي في 1969-1999 إلى 21 بليون دولار أمريكي في الفترة 2002-2005، وهو ما يعادل معدل نمو بنسبة 2.3 في المائة سنوياً. وتشمل مجموعة الصادرات المشروبات المدارية (البن، والكاكاو والشاي) وكانت المنتجات الغذائية الأخرى مجتمعة تمثل 51 في المائة من مجموع الصادرات الغذائية، تليها مجموعة الفواكه والخضروات (21 في المائة) والسكر (6 في المائة). ولوحظ تحقيق معدلات نمو مشجعة في الصادرات (أعلى من 3 في المائة سنوياً) بالنسبة للألبان، واللحوم، والفواكه والخضروات، والمشروبات، والتوابل أثناء الفترة 1996-2005. وعلى خلاف الواردات، التي كانت تمثل 13 في المائة، تمثل المنتجات الزراعية غير الغذائية 21 في المائة من صادرات أفريقيا الزراعية. وقد انخفضت نسبة عدد من المواد الخام الزراعية ضمن هذه الفئة، مثل القطن والجلود بأنواعها.

والمعروف أن الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأفريقية في حالة عجز وأن هذا العجز يتزايد بمرور الوقت. ويرجع الجانب الأكبر من العجز إلى ارتفاع الواردات من الأغذية الأساسية لأن المنتجات الغذائية الأخرى وتجارة المنتجات الزراعية غير الغذائية في حالة فائض. ومع ذلك، فالاتجاه الذي يبعث على القلق هو أنه على الرغم من أن ميزان تجارة المنتجات الزراعية السالب قد تضاءل منذ 1996، فإن العجز في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية في تزايد.

وخلاصة القول أن هذه المتوسطات والاتجاهات ستكون لها بعض الآثار على مناقشة التجارة البينية في أفريقيا. وكما تأكد في وثيقة "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا"، وكذلك في كثير من الإعلانات التي أصدرها القادة الأفارقة، يعد قطاع الأغذية في أفريقيا هو القطاع الزراعي الأكثر ديناميكية من حيث نمو الطلب، وإن كان الجانب الأكبر من المنافع يتحقق من جراء عوامل عديدة من بينها اتجاهات الاستيراد القوية من خارج أفريقيا. وفي نفس الوقت، تتمتع أفريقيا بموارد طبيعية وفيرة (مثل الأراضي والمياه) تمكنها من تنمية الزراعة فيها، وخصوصاً إنتاج المواد الغذائية. ويعد "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا"

هو المخطط الأساسي لتحقيق ذلك. وهذا بمفرده يشير إلى وجود إمكانيات كبيرة لتعميق التجارة البينية في المنتجات الغذائية والزراعية في أفريقيا.

الجدول 1: نظرة عامة على الاتجاهات في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في أفريقيا

	1999-1996 (بملايين الدولارات)	%	2005-2002 (بملايين الدولارات)	%	معدل النمو (السنوي)
الصادرات الزراعية					
المنتجات الزراعية	17018		21371		2.3
مجموع الأغذية (باستثناء الأسماك)	13193	100	16904	100	2.5
الحبوب	644	4.9	868	5.1	3.0
الزيوت والدهون	545	4.1	622	3.7	1.3
البذور الزيتية	243	1.8	282	1.7	1.5
منتجات الألبان	112	0.9	197	1.2	5.8
اللحوم ومنتجات اللحوم	119	0.9	245	1.5	7.5
السكر	944	7.2	993	5.9	0.5
الخضروات والفواكه	2538	19.2	3557	21.0	3.4
المشروبات	347	2.6	844	5.0	9.3
الحيوانات الحية	165	1.3	315	1.9	6.7
البن، والكاكاو، والشاي	4357	33.0	4363	25.8	0.0
التوابل	95	0.7	0.7	1.4	9.6
منتجات غذائية أخرى	3084	23.4	4380	25.9	3.6
منتجات زراعية غير غذائية	3824		4467		1.6
		%		%	
	% مجموع الأغذية إلى المنتجات الزراعية				
الواردات الزراعية					
المنتجات الزراعية (المجموع)	18701		23003		2.1
مجموع الأغذية (باستثناء الأسماك)	15930	100	20099	100	2.4
الحبوب	5905	37.1	7477	37.2	2.4
الزيوت والدهون	1899	11.9	2176	10.8	1.4
البذور الزيتية	222	1.4	374	1.9	5.4
منتجات الألبان	1191	7.5	1437	7.2	1.9
اللحوم ومنتجات اللحوم	542	3.4	871	4.3	4.9
السكر	1324	8.3	1274	6.3	-0.4
الخضروات والفواكه	828	5.2	1294	6.4	4.6
المشروبات	321	2.0	502	2.5	4.6
الحيوانات الحية	197	1.2	150	0.7	-2.7
البن، والكاكاو، والشاي	689	4.3	717	3.6	0.4
التوابل	68	0.4	84	0.4	2.1
منتجات غذائية أخرى	2744	17.2	3743	18.6	3.2
منتجات زراعية غير غذائية	2771		2904		
		%		%	
% مجموع الأغذية إلى المنتجات الزراعية		85		87	

المصدر: COMTRADE

3-1-2 التجارة البينية في المنتجات الغذائية والزراعية داخل أفريقيا

يستعرض هذا القسم من الدراسة التجارة البينية في المنتجات الغذائية والزراعية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، وبالنسبة للمجموعات الغذائية الرئيسية المشار إليها في الجدول 1 في ما سبق والجدول 3، في ما يلي.

وعلى الرغم من أن التجارة البينية في أفريقيا أقل مما هي في أجزاء العالم الأخرى، فإن كثافة التجارة بين البلدان الأفريقية أعلى بكثير مما هي بين البلدان الأفريقية والبلدان الأخرى خارج القارة. ويرجع هذا التركيز للتجارة داخل الإقليم في جانب كبير منه إلى تهميش أفريقيا في التجارة العالمية وإلى الإدراك بأن التجارة تعد من الركائز الرئيسية للنمو والتنمية. ويوضح الشكل 2 تطور التجارة البينية في المنتجات الزراعية داخل أفريقيا ومدى كثافتها [25].

ويوضح المؤشر أن كثافة التجارة البينية داخل الإقليم ارتفعت بنحو 45 في المائة تقريباً منذ 1995. وكثافة التجارة في المنتجات الزراعية تسير على نمط دوري، حيث تصل إلى ذروة منبسطة ثم تعود إلى الانخفاض كل ثلاث سنوات تقريباً منذ سنة 1995 وإن كان الاتجاه العام نحو الارتفاع.

الشكل 2: كثافة تجارة المنتجات الزراعية في ما بين الأقاليم المختلفة داخل أفريقيا، 1995-2005 [26]

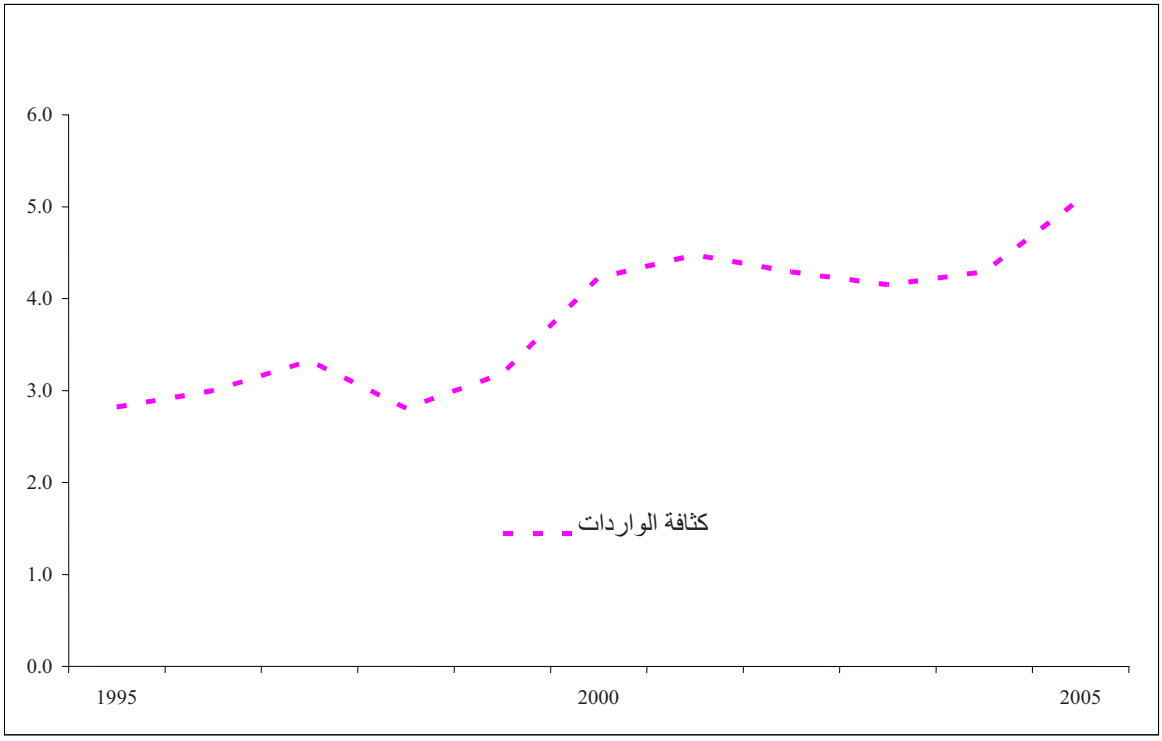

[25] توضح المعادلة التالية مؤشر كثافة التجارة $I = \frac{T_1}{T_a} / \frac{T_a}{T_w}$: حيث I هي مؤشر كثافة التجارة، و T_1 هي مؤشر التجارة البينية في المنتجات الزراعية، و T_a هي مجموع تجارة المنتجات الزراعية الأفريقية و T_w هي تجارة المنتجات الغذائية على المستوى العالمي. فإذا كان المؤشر أعلى (أدنى) من 1، تكون التجارة البينة داخل الإقليم أعلى (أدنى) من التجارة خارج الإقليم.

[26] حُسِبت كثافة الصادرات بنفس الطريقة تقريباً.

ويوضح الجدول 2 أداء التجارة البينية في المنتجات الزراعية في أفريقيا من منظور المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويتضح من الجدول أن قيمة صادرات المنتجات الزراعية في التجارة البينية ضمن مجموع الصادرات الزراعية الأفريقية قد تزايدت بشكل مطرد من نحو 2.7 بليون دولار أمريكي في الفترة 1996-1999 إلى 3.8 بليون دولار أمريكي في الفترة 2002-2005 وهذا يمثل زيادة بنحو 31 في المائة. وفي الفترة 2002-2005، ارتفعت التجارة البينية (الصادرات) في المنتجات الزراعية بنسبة 30 في المائة بالنسبة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، ومجموعة دول شرق أفريقيا (EAC) وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD). وبالنسبة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، كان نصيب التجارة البينية في المنتجات الزراعية يتراوح بين 25-27 في المائة. أما في ما يتعلق بالواردات، فقد تراوح نصيب التجارة البينية بين نسبة منخفضة هي 15 في المائة بالنسبة لمجموعة دول شرق أفريقيا ونسبة مرتفعة هي 24 في المائة بالنسبة لكل من اتحاد المغرب العربي والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا. وهذه المستويات للتجارة البينية أعلى بكثير من النتائج السابقة.

الجدول 2: نصيب المجموعات الاقتصادية الإقليمية من التجارة البينية في المنتجات الزراعية (متوسطات)

	1999-1996	2005-2002
الصادرات الزراعية		
اتحاد المغرب العربي	23.0	27.1
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	44.5	34.7
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	25.1	24.5
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	56.3	27.2
المجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي	30.7	27.6
مجموعة دول شرق أفريقيا	41.7	37.4
تجمع دول الساحل والصحراء	27.9	30.5
أفريقيا	29.6	27.4
الواردات الزراعية		
اتحاد المغرب العربي	32.2	24.3
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	28.2	23.8
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	17.4	16.3
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	21.8	16.7
المجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي	28.2	22.3
مجموعة دول شرق أفريقيا	25.6	14.8
تجمع دول الساحل والصحراء	29.2	21.6
أفريقيا	26.0	20.6

المصدر: COMTRADE

ويمكن أن تُعزى هذه التحسينات إلى تحسن الأداء في هيكل التجارة نتيجة لتحسين السياسات والإطار التنظيمي. كذلك فإن معظم البلدان الأفريقية قد قطعت خطوات كبيرة في تخطي الاختناقات على جانب العرض – الاختناقات المتصلة بالنقل على المستوى الإقليمي، وتخفيض التعريفات وتبسيط الإجراءات التجارية، وتحسين جمع البيانات وتدفق المعلومات والقضايا الأخرى المتصلة بالحدود.

ويتضمن الجزء المتبقي من هذا القسم الفرعي نظرة عامة على التجارة البينية بالنسبة للمجموعات الرئيسية من المنتجات الغذائية التي نوقشت من قبل. وعلى خلاف الرأي السائد على نطاق واسع وهو أن التجارة البينية في أفريقيا تجري فقط بين البلدان المتجاورة، تشير الدلائل المتاحة إلى عكس ذلك. فعلى سبيل المثال،

صدّرت بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) ما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي من المنتجات الزراعية إلى بلدان السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA) خلال الفترة 2002-2005، واستوردت منها ما قيمته 30 مليون دولار أمريكي أثناء نفس الفترة. ويتضمن الجدول ملخصاً للتجارة البينية داخل أفريقيا في مجموعات السلع الرئيسية.

الحبوب: ارتفع العجز في تجارة الحبوب من نحو 5.3 بليون دولار أمريكي في الفترة 1996-1999 إلى 6.7 بليون دولار أمريكي في الفترة 2002-2005. ويمثل القمح وحده أكثر من 50 في المائة من العجز، يليه الأرز، ثم الدُرَة والحبوب الأخرى بنسبة أقل. وواردات الحبوب في ما بين البلدان الأفريقية منخفضة جداً إذ تصل نسبتها إلى 6 في المائة فقط. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة 63 في المائة من الصادرات الأفريقية من الحبوب – ومعظمها من الدُرَة – تتجه إلى أفريقيا ذاتها. وباستثناء المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، تتجاوز الصادرات البينية من الحبوب نسبة 60 في المائة بالنسبة لاتحاد المغرب العربي، وأكثر من 90 في المائة بالنسبة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي (SADC). والاعتماد على واردات الحبوب الذي يكاد يصل إلى 100 في المائة يعني أن التجارة البينية في الحبوب ستظل ضئيلة. وعلى جانب الاستيراد، تعد التجارة البينية منخفضة جداً بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية إذ تتراوح بين نحو 30 في المائة في المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا و 0.1 في المائة في اتحاد المغرب العربي. والجانب الأكبر من التجارة البينية في الدُرَة تقوم بتصديره المجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي أساساً إلى جنوب أفريقيا. وتعد كثافة الواردات الأعلى في منطقة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا لأن الدُرَة هي الغذاء الأساسي. وتمثل التجارة البينية في الدُرَة نحو 16 في المائة من جميع واردات الدُرَة، مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان الآسيوية التي تصدر الجانب الأكبر من الدُرَة إلى خارج الإقليم. وبالنسبة للأرز، يتركز معظم التجارة البينية بين بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي (SADC)، وتمثل الأخيرتان نحو 14 في المائة من سوق الأرز الأفريقية. وتوفر البلدان الآسيوية الجانب الأكبر من الأرز المستهلك في أفريقيا (نحو 70 في المائة) وهناك مجال كبير لزيادة التجارة البينية في الأرز، والدُرَة والحبوب الأخرى. ومع ذلك، فإن هذه الحبوب يمكن أن تحل أيضاً محل بعض القمح المستورد، اعتماداً على الأسعار النسبية. وعموماً، ينبغي التوسع في الإنتاج المحلي بدرجة كبيرة. وسوف يساعد نجاح "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا" على تغيير التجارة البينية في الحبوب.

اللحوم: مجموعة اللحوم هي من مجموعات المنتجات الأخرى التي تعد إمكانيات التجارة البينية داخل أفريقيا فيها مرتفعة. وفي الواقع، فهذا هو الحال بالفعل على جانب التصدير، حيث تصل نسبة التجارة البينية إلى 52 و 50 في المائة بالنسبة للحيوانات الحية واللحوم، على التوالي. وتمثل لحوم الأبقار أكثر من نصف التجارة البينية في المنتجات الرئيسية وهي اللحوم المجمدة، والطازجة والمُبردة. والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي (SADC) هي المُصدّر الرئيسي للحوم الأبقار حيث تتجاوز نسبة ما تصدره إلى البلدان الأفريقية الأخرى 30 في المائة. أما بالنسبة للدواجن، ففي سنة 2005، ذهبت نسبة 21 في المائة تقريباً من التجارة البينية إلى المجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي (SADC)، ونسبة 14 في المائة إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، ونسبة 10 في المائة إلى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) ونسبة 6 في المائة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). وعلى جانب الاستيراد، تبلغ نسبة التجارة البينية نحو 26 في المائة في الحيوانات الحية، ولكنها تبلغ 6.4 في المائة فقط في اللحوم. وهذا يرجع إلى انخفاض التجارة البينية في لحوم الدواجن على الرغم من أن نصيبها في مجموع الواردات مرتفع.

وتعد تجارة الصادرات البينية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الحيوانات الحية واللحوم مرتفعة بالنسبة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي، ولكنها منخفضة نسبياً بالنسبة لاتحاد المغرب العربي إذ تصل إلى 8 في المائة في الحيوانات الحية و 14 في المائة في اللحوم. وعلى جانب الاستيراد، تعد التجارة البينية في الحيوانات الحية أعلى نسبياً مما هي في اللحوم. والاتحاد الأوروبي هو الذي يقوم بتوريد الجانب الأكبر من اللحوم من خارج الإقليم، حيث يمثل أكثر من 50 في المائة من الواردات الأفريقية. كذلك تصدر الولايات المتحدة وآسيا (وخصوصاً الهند والصين) كميات كبيرة، وقد حصلت البرازيل ونيوزيلندا على جانب من السوق في الفترة الأخيرة. ومع ذلك، فإن قرار الولايات المتحدة الأخير بإضافة السلع سريعة التلف إلى برنامجها الخاص بالمعونة الغذائية قد يؤدي إلى تغيير هذا الوضع في صالح الولايات المتحدة. وأثناء أوائل التسعينات من القرن العشرين، كانت نسبة 60 في المائة تقريباً من اللحوم المنتَجة في أفريقيا يتم تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فنظراً لعدم قدرة البلدان الأفريقية على التقيد بمعايير الاتحاد الأوروبي المتشددة الخاصة بسلامة الأغذية، انخفضت صادرات أفريقيا من اللحوم إلى الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة. بيد أن هذا الانخفاض لم يحقز التجارة في اللحوم بين البلدان الأفريقية. والأسباب الرئيسية التي تكمن وراء انخفاض التجارة البينية في اللحوم هي الافتقار إلى تسهيلات النقل المُبرّد والمعايير الفنية التي تفرضها البلدان الأفريقية نفسها، لأن قِلة الطلب الأفريقي لا يمكن تمثل عاملاً مهماً. كذلك فإن واردات اللحوم من أمريكا اللاتينية ومن أماكن أخرى وخصوصاً لتلبية الطلب المتزايد من جانب شبكات متاجر الخدمة الذاتية (السوبر ماركت) لم يكن في مصلحة تجارة اللحوم تماماً وخصوصاً في البلدان الرئيسية المنتجة للحوم الأبقار مثل تنزانيا وبوتسوانا. ومع ذلك، ينبغي عموماً اعتبار إمكانيات التجارة البينية في اللحوم طيبة مع تحسين القواعد التي تضمن استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنتجات المنتَجة محلياً.

الجدول 3: التجارة البينية في المنتجات الغذائية الرئيسية في أفريقيا، متوسطات الفترة 2002-2005

	صادرات أفريقيا إلى:			واردات أفريقيا من:		
المنتجات	العالم	أفريقيا (بملايين الدولارات)	% من التجارة البينية	العالم	أفريقيا (بملايين الدولارات)	% من التجارة البينية
الحبوب	868	55	64.3	7477	451	6.0
الزيوت والدهون	622	1908	30.5	2176	213	9.8
البذور الزيتية	282	75	26.6	374	63	16.9
منتجات الألبان	197	115	58.3	1437	112	7.8
اللحوم ومنتجات اللحوم	245	122	49.8	871	55	6.4
السكر[1]	993	313	31.5	1274	233	18.3
الخضروات والفواكه[2]	3557	266	7.5	1294	278	21.5
المشروبات	844	271	32.1	502	134	26.7
الحيوانات الحية	315	163	51.6	150	39	26.0
البن، والكاكاو، والشاي	4363	321	7.4	717	304	42.5
التوابل	237	18	7.6	84	23	27.2
منتجات غذائية أخرى	4380	869	19.8	3743	897	24.0
المجموع	16904	3280	19.4	20099	2803	13.9

ملحوظات:
[1] يشمل مواد التحلية السكرية [2] تشمل المحاصيل الجذرية والدرنية

المصدر: الأرقام محسوبة من COMTRADE

السكر ومواد التحلية السكرية: تبدو احتمالات زيادة التجارة البينية في السكر داخل أفريقيا جيدة نسبياً. والتجارة البينية في السكر مرتفعة نسبياً في الوقت الحاضر سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات (32 و 81 في المائة، على التوالي)، بل أن القيمة الإجمالية للصادرات إلى، والواردات من بقية العالم تعد أيضاً مرتفعة والفارق بينهما غير كبير، مع وجود ميزان تجاري صافي إيجابي. كذلك تعد التجارة بين

المجموعات الاقتصادية الإقليمية مرتفعة نسبياً إذ تتجاوز 17 في المائة للصادرات والواردات على السواء. إذ تصل نسبة التجارة البينية الأفريقية في السكر في حالة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أكثر من 90 في المائة. وتعد تجارة السكر أكثر كثافة في كل من السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي، التي تقوم مجتمعة بإمداد سوق السكر الأفريقية بنسبة 40 في المائة. ومعظم الصادرات الحالية إلى بقية العالم تتم بموجب خطط المعاملة التفضيلية، وتتجه إلى الاتحاد الأوروبي. وليس من المرجح أن تتحول هذه التجارة إلى أفريقيا طالما بقيت جاذبية النفاذ إلى الأسواق بالشروط التفضيلية. ومع ذلك، فسوف يظل مجال زيادة التجارة البينية كبيراً حتى بعد اقتطاع الصادرات التفضيلية، بل إن الاتجاهات الأخيرة تشير إلى أن التجارة البينية في السكر بدأت في الانتعاش.

الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية: تُصدر أفريقيا نحو 31 في المائة من الزيوت النباتية إلى أفريقا ذاتها، ومع ذلك فنظراً لضخامة قيمة الواردات، تعد نسبة التجارة البينية إلى مجموع الواردات منخفضة جداً (10 في المائة). ويتجاوز العجز التجاري الأفريقي في هذه الفئة من المنتجات 1.6 بليون دولار أمريكي، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الحبوب التي يتجاوز العجز التجاري فيها 3 بلايين دولار أمريكي. وتعد تجارة الصادرات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية مرتفعة بالنسبة لكل من السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي، حيث تصل إلى 81 و 73 في المائة، على التوالي، ولكنها متوسطة بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث تصل إلى 39 في المائة، ومنخفضة بالنسبة لاتحاد المغرب العربي، حيث تصل إلى أعلى قليلاً من 15 في المائة. وعلى جانب الواردات، تعد معدلات التجارة بين السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي، متماثلة وتتراوح بين 15 و 20 في المائة. أما المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واتحاد المغرب العربي فيقفان على طرفي نقيض بالنسبة للتجارة البينية التي تصل نسبتها إلى 60 في المائة في الأولى وأقل من واحد في المائة في الثاني. ويمثل زيت الصويا بمفرده ما يقرب من 38 في المائة من جميع الواردات من الزيوت، ولكنه لا يكاد يُنتَج في أفريقيا. وعلى الرغم من أن نحو 80 في المائة من زيت النخيل وزيت الفول السوداني يتم التعامل عليها تجارياً في أفريقيا، فإن مجموع الواردات كبير مقارنة بالصادرات. ويتمثل التحدي الرئيسي في قطاع الزيوت في زيادة الإنتاج والفوائض القابلة للتصدير، وخصوصاً من زيت النخيل وزيت الفول السوداني. وقد يحل هذان الصنفان من الزيوت في مرحلة لاحقة محل زيت فول الصويا الذي يُستورد بكميات كبيرة.

البذور الزيتية: على الرغم من أن الحجم العام للتجارة في البذور الزيتية يعد صغيراً نسبياً، تعد التجارة البينية عالية نسبياً، إذ تصل إلى 27 في المائة بالنسبة للصادرات و 17 في المائة بالنسبة للواردات. فعلى جانب الصادرات، تصل نسبة التجارة البينية إلى 77 و 95 في المائة بالنسبة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على التوالي، وإلى 30 و 36 في المائة بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي. أما على جانب الواردات، فباستثناء اتحاد المغرب العربي، تعد التجارة البينية في البذور الزيتية مرتفعة نسبياً بالنسبة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، حيث تتراوح بين 34 في المائة بالنسبة للمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي و 65 في المائة بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. والأهم من ذلك أن مجال زيادة التجارة البينية يعد جيداً نظراً للتكامل التجاري بين الصادرات والواردات الأفريقية. فباستثناء فول الصويا، تظهر البذور الزيتية الأخرى، وخصوصاً الفول السوداني وبذور عباد الشمس، في سلتي كل من الصادرات والواردات.

المشروبات (الكحولية وغير الكحولية): تصدر أفريقيا 32 في المائة من مجموع صادرات المشروبات إلى أفريقيا ذاتها (أهم المنتجات هي البيرة، والنبيذ، والمياه). فعلى جانب الواردات، تبلغ نسبة التجارة البينية نحو 27 في المائة. ومن منظور المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تعد صادرات المشروبات داخل أفريقيا مرتفعة، حيث تتراوح بين 30 في المائة بالنسبة لاتحاد المغرب العربي و 81 في المائة بالنسبة للمجموعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويعد نصيب المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى أيضاً واعداً - السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا - 68 في المائة، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - 42 في المائة، والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي - 30 في المائة. أما واردات أفريقيا من المشروبات فأقل من الصادرات. وعلى الرغم من أن ذلك يدل على أن التجارة البينية مرتفعة نسبياً، فمن الممكن زيادة هذا الرقم أكثر من ذلك. والعامل المُقيد الرئيسي هو الطلب، أي أن مستويات الدخل الحالية ليست مرتفعة بالدرجة التي تكفي للمحافظة على ارتفاع مستوى استهلاك المشروبات، وخصوصاً المشروبات الكحولية والنبيذ. كذلك يتمتع هذا القطاع بحماية كبيرة في معظم البلدان الأفريقية باعتباره "صناعة وليدة". وعندما يرتفع مستوى الطلب، ويتم إلغاء الحواجز التجارية، سيرتفع مستوى التجارة البينية أيضاً.

الخضروات والفواكه: ينبغي اعتبار التجارة البينية في الخضروات والفواكه منخفضة نسبياً من حيث الصادرات إذ تبلغ نسبتها 8 في المائة تقريباً. وتبلغ التجارة البينية داخل أفريقيا نحو 22 في المائة. وفي ما يتعلق بمجموعة المنتجات الغذائية، تعد تجارة البقوليات مرتفعة داخل الإقليم إذ تمثل نحو 16 في المائة من التجارة البينية. وتكشف تجارة الصادرات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية عن احتمالات جيدة بالنسبة المجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي - 34 في المائة، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - 19 في المائة، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - 84 في المائة. وتبلغ التجارة البينية داخل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا نحو 9 في المائة، وأكثر من 30 في المائة بالنسبة لاتحاد المغرب العربي. وإذا اعتبرنا أن هناك قدراً كبيراً من التكامل في تجارة الخضروات والفواكه حيث تنتج بلدان كثير أنواعاً متعددة من الخضروات والفواكه، بما في ذلك الخضروات المجهزة، يبدو أن مجال زيادة التجارة البينية يعد جيداً. ويبدو في الوقت الحاضر أن الجانب الأكبر من الخضروات الطازجة يتم تصديره إلى خارج أفريقيا، بينما تمثل الخضروات والفواكه المجهزة شريحة كبيرة من واردات أفريقيا من خارج الإقليم. وعموماً، تعد احتمالات التجارة البينية مبشرة بالنسبة للخضروات والفواكه مع وجود إمكانيات للترابط الأفقي والرأسي من خلال إضافة القيمة. ولذلك، يستحق هذا القطاع الفرعي بذل مزيد من الجهود المتضافرة.

المنتجات الغذائية الأخرى: تعد التجارة البينية عموماً مرتفعة نسبياً في مجموعة المنتجات الغذائية الأخرى. إذ تُصدّر أفريقيا ما يصل إلى 20 في المائة من هذه المنتجات الغذائية إلى أفريقيا ذاتها، بينما تستورد نحو 24 في المائة. وفي ما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تعد التجارة البينية (الصادرات) أعلى قليلاً من 20 في المائة، وتكشف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي عن نصيب كبير في التجارة البينية بنسبة 57 و 69 في المائة، على التوالي. أما من حيث الواردات، فإن التجارة البينية بالنسبة لجميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تعد مبشرة، وهي تتراوح بين نسبة صغيرة هي 19 في المائة بالنسبة لاتحاد المغرب العربي ونسبة كبيرة هي 48 في المائة بالنسبة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا. ومن بين أسباب انخفاض التجارة البينية أن منتجات معينة يتم استيرادها بكميات كبيرة من بقية العالم، وخصوصاً المنتجات الغذائية عالية التجهيز القائمة على الحبوب. ومع ذلك، فإن التجارة البينية في منتجات مثل الخبز، والفطائر، والبسكويت والحلوى تعد مشجعة لأن هذه المنتجات تأتي على رأس المنتجات القائمة على الحبوب التي تهتم البلدان بإنتاجها في المراحل الأولى من عملية التصنيع. وفي الواقع، ينبغي بذل جهود خاصة لإنتاج هذه المنتجات وتصديرها على مستوى الإقليم بربط الزراعة بالصناعات الزراعية، وبتيسير المعاملات التجارية.

وقد كشفت التحليلات السابقة أن مجال التجارة في المجموعات الغذائية الرئيسية بين البلدان الأفريقية يعد مبشراً. ويوضح الجدول 4 متوسط معدلات التعريفات الجمركية المطبقة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية مقارنة ببعض البلدان النامية. وعلى خلاف ما جاء في بعض التقارير المنشورة من أن التعريفات الجمركية العالية بين البلدان الأفريقية تمثل عقبة رئيسية أمام التجارة البينية، يعد متوسط معدلات التعريفات الجمركية المطبقة بين البلدان الأفريقية مماثلاً تقريباً لما تطبقه البلدان النامية الأخرى بل إنه أقل منه في

معظم الحالات. وبالتالي، لا يمكن أن يُعزى انخفاض مستوى التجارة البينية في أفريقيا إلى التعريفات الجمركية، بل إنه يُعزى بدلاً من ذلك إلى الحواجز غير التعريفية وإلى معوقات أخرى على جانب العرض. وسوف تُناقش هذه المعوقات في الفصل التالي من منظور المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

الجدول 4: تعريفات الدولة الأوْلى بالرعاية التي تطبقها المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبعض البلدان النامية

	المتوسط البسيط		
	جميع المنتجات	المنتجات الزراعية	المنتجات غير الزراعية
اتحاد المغرب العربي	21.0	34.6	18.9
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	15.6	18.9	15.1
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	17.0	20.1	16.5
المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا	18.0	22.0	17.4
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا	18.0	22.0	17.4
مجموعة دول شرق أفريقيا	12.0	14.3	11.6
المجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي	15.8	20.0	15.2
أفريقيا	*15.1*	*19.6*	*14.4*
بلدان نامية أخرى			
بنغلاديش	18.6	20.6	18.3
كمبوديا	16.4	19.5	15.9
البرازيل	12.4	10.3	12.7
المكسيك	18	24.5	17.1
الهند	29.1	37.4	27.9
جمهورية كوريا	11.2	41.6	6.7

المصدر: حسبها المؤلف من تقرير منظمة التجارة العالمية، 2005

2-2 أهمية التجارة غير الرسمية عبر الحدود

إن أي مناقشة للتكامل الإقليمي والتجارة في أفريقيا لن تكون كاملة بدون التعرض لما يُشار إليه الآن بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود (التي يُطق عليها أحيانا "التجارة غير الشرعية"). ويتضح من دراسة استقصائية أشار إليها البنك الدولي [27] عن التجار الذين يمارسون التجارة على الحدود بين كينيا وأوغندا أن واردات الدُرَة من أوغندا بلغت قيمتها 72.9 مليون شلن (أي 1.1 مليون دولار أمريكي) في 2005، وهو رقم أكبر بكثير من الواردات المسجلة رسمياً بمبلغ 300 000 شلن (أي 505 4 دولار أمريكي). ويوضح هذا الاستقصاء طبيعة وضخامة التجارة غير المسجلة عبر الحدود في أفريقيا. فهذه التدفقات التجارية التي يُطلق عليها التدفقات غير الرسمية لها أهميتها ليس فقط من حيث الجدوى الاقتصادية بل وكذلك لأنها تدل على الاقتصاد الفعلي لمعظم البلدان الأفريقية. ومن المتفق عليه عموماً بين المعنيين بالدراسات الأفريقية أن التجارة عبر الحدود تظل إلى حد بعيد هي الأكثر كفاءة، والأكثر تنظيماً كما أنها عميقة الجذور من الناحية المؤسسية في النظام التجاري في أفريقيا، وبالتالي فإن أي تعديلات يتم إدخالها على النظام الجاري دون فهم شامل لنطاق هذا النوع من التفاعل يمكن أن تترتب عليه نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية بعيدة الأثر.

ولا تعد شبكات التجارة عبر الحدود مجرد ردود أفعال على اختلال التوازن الاقتصادي: فهي تاريخياً عميقة الجذور في النظم الاقتصادية، وتمارسها أطراف ومؤسسات قادرة على التجاوب مع الحوافز الجديدة والدفاع عن مصالحها. وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن تؤدي سياسات الإصلاح الهيكلي في ثمانينات

[27] راجع http://www.reformersclub.org/documents/reform/KenyaTrade.pdf.

القرن العشرين إلى إلغاء التجارة عبر الحدود (التي كان من المعتقد أنها تستفيد من 'فشل الأسواق')، كان من تأثير هذه الإصلاحات في الواقع هو تشجيع التجارة عبر الحدود لأنها أوجدت بيئة عامة من الفوضى في الاقتصاد الرسمي وشجّعت التجار على تخفيض تكاليفهم عن طريق التعامل خارج القنوات الرسمية كما شجّعت المستهلكين على التحول بالطلب نحو السلع المستوردة منخفضة التكلفة واضطرت السكان والرسميين – وكلاهما يكافح من أجل البقاء – على إيجاد مصادر جديدة للدخل. وقد أدى تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي على أساس كل حالة على حدة على المستوى الوطني إلى تفاقم التفاوت والتشوهات في السياسات النقدية وسياسات المالية العامة، وقد أدى كل ذلك إلى خلق فرص جديدة أمام التجارة عبر الحدود.

كذلك استفادت التجارة عبر الحدود من العولمة، بما أدخلته من تغيرات تكنولوجية في النقل والاتصالات، مما عزّز الأسواق المالية العالمية. وقد أدت هذه العمليات إلى تيسير تعزيز شبكات التجارة عبر الحدود وتوسيع نطاقها بأن شجّعت على الاتصال المباشر مع الموردين الخارجيين (في آسيا، على سبيل المثال) – عن طريق تجاوز دور الوسطاء التقليديين – والحصول على النقد الأجنبي من أجل شراء المنتجات أو الدخول في مضاربات على النقد. وبينما تفرض البنوك في معظم البلدان الأفريقية أسعار فائدة على الائتمان تصل إلى 30 في المائة، فإن سعر الفائدة في القطاع غير الرسمي أقل من ذلك بكثير كما أن الائتمان يقوم في معظم الحالات على الثقة. كذلك تتراوح رسوم تحويل الأموال في القطاع غير الرسمي بين 3 و6 في المائة مقابل 12 إلى 15 في المائة في القطاع الرسمي. وقد أدت هذه المستجدات إلى أشكال من التمييز النطاقي والجغرافي بين التجارة الريفية المحدودة عبر الحدود داخل الأقاليم من ناحية، والتجارة الكبيرة فيما بين القارات التي يمارسها نشطاء عبر الحدود مقيمون في المناطق الحضرية قادرون على الاستفادة من المصادر الرسمية.

وقد أدت أهمية التجارة عبر الحدود إلى العديد من المبادرات من أجل التوفيق بينها وبين الاقتصادات الرسمية، وخصوصاً من حيث زيادة الشفافية وتحسين الأداء. ففي غرب أفريقيا، موّلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي *نادي الساحل* لكي يقوم بوضع مبادرة بشأن الحدود في غرب أفريقيا تجمع بين الأطراف الرئيسية المشتغلة بالتجارة عبر الحدود لتوعيتهم بالقضايا الرئيسية في مجال التكامل الإقليمي والتجارة. وهناك مبادرات أخرى مماثلة بشأن شرقي وجنوبي أفريقيا. ولما كان التكامل الإقليمي يسهم في تحسين البيئة التجارية، فمن المهم إدراك تأثير التجارة عبر الحدود على تطور التكامل الإقليمي.